

## مجلس الأمن يخذل السعودية وقطر

■ **حميدي العبدالله**

رفض مجلس الأمن الدولي إصدار قرار تحت الفصل السابع يجيز التدخل الخارجي في اليمن، واكتفى المجلس بإصدار بيان رئاسي يتمسك بأوجه بشرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي، ويدعو إلى الحوار لتسوية الأزمة اليمنية على قاعدة ما توصلت إليه الأطراف في حوارات سابقة بإشراف ممثل الأمم المتحدة. كما رفض البيان الرئاسي التدخل الخارجي في شؤون اليمن. ومعروف أنّ قطر والسعودية بذلتا كل جهد مستطاع لإقناع أعضاء مجلس الأمن بإصدار قرار تحت الفصل السابع وإجازه تدخل عسكري خارجي في اليمن.

يمكن القول إنّ الصعقة التي وجهت إلى الرياض والدوحة لم تكن مفاجئة، فالحكومات الغربية، وتحديدًا الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، في وضع لا يؤهلها لفتح جبهة عسكرية جديدة، في ضوء جبهات أفغانستان والعراق وليبيا وسورية ومالي وجبهة جديدة من شأنها أن تزيد أعباء على الأعباء الحالية، وتستنزف قدرات باتت ضئيلة، حتى وإن كانت الرياض وقطر على استعداد لتمويل هذه الجبهة، فتعدّد الجبهات يحتاج إلى مشرات مليارات الدولارات، وهذا عبء يصعب على أحد تدبيره، فضلا عن نتائجه وتداعياته على استقرار مناطق واسعة وحيوية بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، وفي قلبه اليمن بموقعه الاستراتيجي حيث يتحكم يمر مائتي هامّ نقلات النفط، وحيث يشترك بحدود واسعة مع دول مثل السعودية، وهي الدولة الأولى التي تنتج في اليوم أكثر من 10 ملايين برميل لتخاف من المستوى الحالي لاسعار النفط.

فضلا عن ذلك، تدرك الحكومات الغربية تعقيدات الوضع في اليمن، هذا البلد الذي فشل الاستعماران العثماني والغربي في إخضاعه، حيث لن تكون معركة سهلة في ظل انتشار السلاح على نطاق واسع، بكل أشكاله، سواء الحثيف أو المتوسط أو الثقيل، كما أنّ جغرافية اليمن تساعد المدافعين عنه على الصمود لفترات طويلة، وتجعله أكثر فعالية في أي حرب استنزاف يمكن أن يفكر أي طرف في خوضها. في ضوء هذه الحسابات لم تتجاهل الحكومات الغربية حكومتي السعودية وقطر، ورفضت سعيهما في إصدار قرار تحت الفصل السابع، يمكن أن يشكل منزلقًا للوُطُر في الغوص في رمال حرب جديدة.

برهن الطلب السعودي القطري من مجلس الأمن بإصدار قرار تحت الفصل السابع، كما برهنت في السابق محاولتهما الضغط على الولايات المتحدة لتوريطها في حرب مباشرة في سورية، مدى ساذجة حكام هذين البلدين وخصر نظريهم، حيث لا زالوا يعتقدون أنهم بمجرد أن يلجؤا بتحويل أي حرب فإنّ الدول الكبرى سوف تتسارع إلى شنّ هذه الحرب بمعزل عن تقييم مصالح الحروب السابقة، وأفاق الحرب الجديدة وتداعياتها. وبديهي إذا ما واصل هؤلاء الحكام هذه السياسة فإنهم سوف يدفعون ثمنًا باهظًا لمواقفهم غير الواقعية، أي أنّ استمرار رسم سياساتهم بناء على حسابات تنطلق من التصديق الغربية في إطار هذه السياسات، سيمنحهم دفعون ثمن هذا التصور ليس فقط بخسارة كراسيهم في الحكم، كما حدث لأمير قطر والد الأمير الحالي، بل تعرّض أنظمتهم هذه المرة للخطر أيضًا.

## إلى من تتوجه محكمة الحريري الدولية؟

■ **روزانا رمال**

منذ أشهر والمحكمة الدولية تستمع بشكل منتال إلى شهادات شخصيات سياسية لبنانية عاصرت أو عايشت الرئيس رفيق الحريري، وترتبط بطريقة أو بآخرى بملف اغتيال بين شهود وأصدقاء، وكان آخرها شهادة رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق فؤاد السنيورة.

لطالما شككت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان نقطة خلاف وانقسام بين اللبنانيين الذين يعتبر حزب كبير منهم أنها محكمة مسببة بامتياز، فيما يرى فيها جزءٌ آخر الأمل الوحيد لمعرفة حقيقة من اغتال الحريري الأب، ومن أبعد جسديا عن الساحة السياسية.

لم تحل المحكمة الدولية بالنسبة لمن يتسككون بها الكثير من الطمانينة أو الاستقرار في تنتج عملها ونتاجها، فقد عُثِر وبدلت أكثر من مرة أتعاءتها ونوعية شهودها، والدلائل التي تستند إليها، فيعندا كانت سورية المتهم الأول با اغتيال فضبط في لبنان وأوقف كل من له علاقة بالانظام السوري، بما في ذلك اعتقال الضباط الأربعة رؤساء الأجهزة الأمنية، ونشّت حملة على رئيس البلاد حينذاك العماد إميل لحود...

تبدلت الموقف فجأة، وعادت براءة كل هؤلاء، وخرجوا من دائرة الإشتباه، كما خرج الضباط من الاعتقال وعادوا إلى حياتهم الطبيعية، لكن من دون الالتفات إلى الضرر النفسي والاجتماعي والعملي الذي لحق بهم، ومن دون محاكمة الشهود الزور الذين تسببوا بجزء الضليل ولبنان وترتب عليه نر أثمان دقها ناس أبرياء، من ثلثاتي زيارة المحكمة البري في دمشق برديل علي تبيّل حوق محكمة منها.

موقف المحكمة الأخير أو لأحة المشبهة فيهم تبدّلت لتنتجه مباشرة نحو اتهام

حزب الله أو عناصر رئيسية فيه باغتيال...

هذا المشهد جعل مصداقية المحكمة الدولية على المحك مجدداً، خصوصاً أنّه لم يسبق لمحاكم دولية في العالم أن توصلت إلى نتائج غير سبسيّة أو شافئة، هذا عدا أنّها تستغرق سنوات وسنوات لكي تخلق الملف أو توصل إلى نتائج نهائية، وهذا ما اعتبر من جهة أخرى عبء مالي على الدول النامية التي غالباً هي من يلجأ إلى محاكم كهذه، لا الدول الكبرى التي تتمتع بالقدرة الكافية على البت بامورها وتشكف مالبسات الحوادث التي تحصل فيها، وبالتالي لا شيء يؤكّد أنّ التحكم بالدول الصغيرة والفقيرة كلبنان من قبل المحكمة غير ممكن أو وارد.

كل هذا طبيعي بين انقسامات وأخذ وردّ وشهادات وروايات في القضايا عامّة،

لكن في ما يتوجه المحكمة الدولية اليوم؟

في الواقع لا تتّجه سورية اليوم سير المحكمة الدولية، الأمور التي آلت إليها وهي التي جرى اتهامها منذ البداية، ثمّ تهرّبنا بطريقة أو بآخرى، أو إبعاد الشبهة أو استدبالها مؤقتة كتركيب المعتمّرات السياسية، إلا أنّ النظام الحالي في سورية يعاني يصبّ كامل تركيزه على الأزمة في البلاد ومواجبة المدّ التكميري لا يعنيه كثيرا اتهاما لم يعد له تأثير بعدما تعرّض لآسسى منه بكثير من مجتمع دولي باهكته طالب بإسقاطه، وبالتالي فإن قضية الحريري أو البحث فيها عن طريق هذه المحكمة بالنسبة لسورية هو آخر ما يمكن أن تفكر فيه بعد سيل الدماء التي أغرق البلاد وسيل الاعتيالات هناك.

أما سزب أبو المنصف إرهابياً، والمعناد على الملاحقة والتتبع والذي تعيش كوارده الحرب حياة خاصاً وقيفاً يسبب تتعك كل من يمهأه أمرهم من «إسرائيليين» وأميركيين وكل جهاز استخبارات موال للحركات الصهيونية، والذي يعدد كوارده على عدم التعاون العلني بين الناس، ويعيشون حياة سرية ودقيقة بسبب العدو التاريخي «إسرائيل»، إن بيانه كثيرا باستدعاء محكمة دولية، أو بمعنى آخر لن يمثل أساسا، وهذا مؤكّد ويشبه الاستحالة التي يعرفها من شكل وأنس ودعم هذا الإشتباه، وبالتالي لا تعني حزب الله فعلياً هذا المحكمة ولا تؤثر عليه لا سياسيا حيث علاقته الوثيدة لسورية هو آخر ما يعددوا ولا عسكريا، إضافة إلى انخراطه التامّ في الصراع السوري، ومعارك العراق.

أما بالنسبة إلى إيران... فهي بيت القصيد، وفي اليوم في صدق توقيع اتفاق مع الغرب، وهي التي تحاور وتتفاوض وتتلقى وتعمل شركاتها وشركاتها أميركية وأوروبية على تعزيز التعاون الاقتصادي وتعزيز محاولات التطبيع، وهي التي على ما يبدو على موعد مع اتفاق إقليمي يتوجها امراطورية حقيقية ذات نفوذ كبير في عدة دول إقليمية رئيسية، وإيران التي لا يعينها من قريب أو بعيد التدخل بباقي الدول «بالتصريحات الإلامية»، هي غير معنية بأن اتهام لحزب الله قد يمزح من خلاله إليها، وهي تبدو منصرفة أو تستعد لتتزعّم ملفات المنطقة مع الأميركيين... فلماذا هذه المحكمة؟ إذا لن نتوجه؟ إذا كان أحد من المعنيين لا يبالي ولا يتأثر، وإذا كانت قدرتُها على افتعال فتنة مذهبية بين اللبنانيين...

بعد المتغفّرات الإقليمية تبدي المحكمة الدولية أضعف حضورا مما يمكن أن تكون في ظرف آخر، وبالتالي لا يمكن الحديث حولها بجديّة طالما أنّ الذين تستهدفهم يستحيل الرهان عليهم في أي تعاون... فإلى من تتوجه بعد اليوم؟

«توب نيوز»

## السعودية تعرف سلماً

كانت السعودية تعرف أنّ ما تستطيع فعله لمنصور هادي في اليمن هو أن تستخدم مظلة كرئيس سابق قبل الاستقالة وتجعله لها رئاسة معترف بها دوليا عبر بوابة تنظيم الأمن.

كانت السعودية تعرف أنّ ما يستطيع هادي فعله هو أن يستخدم هذه الشرعية ليعرف الرياض مكانا ومرجعية للحوار.

كانت السعودية تعرف سلفا أنّ نجاح الحوار وفرض وصايتها على اليمن مجدداً يتوقفان على قبول الحوثيين الاستجابة للحوار في الرياض وبشرطها ورعايتها... وهذا مستحيل.

كانت السعودية تعرف أنّ رفض الحوثيين للرياض في الحوار يجعل سقف ما يستطيعه منصور هادي هو إعادة استخدام صفة الشرعية المعترف بها من مجلس الأمن لطلب تدخل «درع الجزيرة» وقوات الحكومات الخليجية في اليمن الذي سيجتهد في اليمن.

كانت السعودية تعرف أنّ هذا الاستنزاف بحوار يعادل الاستسلام وطلب تدخل يعادل الاحتلال، سيطلافان مشروع مواجهة عسكرية مفتوحة في اليمن.

اندلعت النار وتوقلت الحولويون حودن وواب الندب.

ليس بيد السعودية قدرة تدخل فرضخت للخسارة بقبول حوار الدوحة بدلاً من الرياض وبلا شروط مسبقة.

التحليل السياسي

# المقاومة في القانون الدولي

■ **عصام الحسيني**

أعطى القانون الدولي الأهمية الكبيرة لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، وحقها في الدفاع عن النفس، وحق الإنسان في العيش بحرية وكرامة.

وصدرت الكثير من المواثيق، والاعلانات، والاتفاقيات، والعهود الدولية، التي تشدّد على حماية هذه المبادئ، وعلى ضرورة احترامها، والنضال في سبيل تحقيقها.

ومن أبرز ما ورد في هذا السياق:

أولاً: ميثاق الأمم المتحدة:

تحدث ميثاق الأمم المتحدة، عن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحق الدفاع المشروع عن النفس، وعن مبدأ احترام حقوق الإنسان وحرية.

فقد ورد في مقدمة الميثاق، تأكيد من شعوب الأمم المتحدة، على الإيمان بكرامة وحقوق الإنسان الأساسية، وبحريته وضرورة التسامح والعيش بسلام.

وفي المادة الأولى، الفقرة الثامنة «يدعو الميثاق إلى إنهاء العلاقات الوديّة بين الأمم، على أساس المساواة في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها حرية تقرير مصيرها».

وفي الفقرة الثانية، الفقرة الرابعة «الدعوة إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية للناس جميعا، وعدم التمييز بسبب الجنس، أو اللغة، أو الدين، ولا تفرق بين الرجال والنساء».

وفي المادة الثامنة، الفقرة الرابعة «يدعو الميثاق إلى امتناع الدول في علاقاتهم الدولية، عن التهديد باستعمال القوة، أو استخدامها ضدّ سلامة الأراضي، أو الاستقلال السياسي لأيّة دولة».

وفي المادة الواحدة والخمسين «أنه ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص سلطة الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة، على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير الإلزمة لحفظ السلم والأمن الدولي».

والتدابير التي اتخذها الأعضاء، استعمالاً لحق الدفاع عن النفس، تبلغ إلى المجلس فوق.

ثانياً: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

في المادة الأولى، تأكيد على مبدأ أساسي يقول إنّ «الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الأخاء».

وفي المادة الثامنة، تأكيد «أن لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز بسبب العنصر، أو الدين، أو اللون، أو الجنس، أو النوع، أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر».

ثالثاً: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية:

يشدّد العهد في الجزء الأول على «حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وحريتها في العمل لتحقيق إيمانها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي».

أوجب العهد الالتزام بعدد من الحقوق في جميع الأحوال، وفي كل زمان ومكان، ومن هذه الحقوق:

الحق في الحياة، الحق في عدم الخضوع للتعذيب، أو المعاملة غير الإنسانية، أو المهينة، وحظر الرق.

رابعاً: قرارات الأمم المتحدة:

United Nations decision:

1 – القرار الدولي رقم 1514 تاريخ 14/12/1960، وجاء في مقدمته، أنّ الجمعية العامة تعلن أنّ «لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير».

2 – القرار الدولي رقم 2625 تاريخ 24/10/1970 أشار إلى حق تقرير المصير بقوله «لجميع الشعوب وبمقتضى تساوي الشعوب في حقوقها، وحقها في تقرير مصيرها، الحق في أن تحدد بحرية ودون تدخل خارجي، مركزها السياسي، وفي أن تسعى بحرية، إلى تحقيق إيمانها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي».

3 – القرار الدولي رقم 2602 تاريخ 19/12/1948 حول الاتفاقية الخاصة بمكافحة جريمة إبادة الجنس البشري والمعاقبة عليها.

تؤكد الاتفاقية في الدباجة «أنّ إبادة الجنس البشري، هي عمل يشكل جريمة في نظر القانون الدولي».

خامساً: الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات العامة

لقد شدّدت الاتفاقية على «حق الإنسان في الحياة، وفي سلامة الجسد، وفي الحق في عدم الخضوع للاسترقاق والعبودية، والحق في الحرية والأمان».

نتستنتج من ذلك، أنّ القانون الدولي قد أعطى للمبادئ العامة، المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية، صفة الإلزامية القانونية الواجب احترامها، والعمل على تحقيقها، وأنّ أيّة مخالفة لها هي مخالفة لهذا القانون.

والقانون الدولي، لم يشر صراحة إلى مفردة «مقاومة»، لكن هذا المصطلح يأتي في سياق وروحي ما نصت عليه المبادئ العامة في الحقوق الإنسانية، في حق الدفاع عن النفس، وفي تقرير المصير.

قد أعلت المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، مشروعية حق الدفاع عن النفس، لكن القانون الدولي، وضع شروطاً لإعمال هذه المادة هي:

1 – عدم مشروعية الهجوم الاستباقي بقصد الدفاع.

2 – أن تعلم الدولة التي تدافع عن نفسها مجلس الأمن بالهجوم، لأنها مسؤوليته، وأنّ حق الدفاع قد اعطي للدولة بشكل استثنائي وموقت.

3 – شرط التناسب، بمعنى أن يكون الدفاع موازياً للهجوم في النوع والمكّ.

4 – شرط التزمّن، بمعنى أنّ الدفاع يجب أن يتزامن وقت الهجوم وليس بعده، كما أنّ مقولة الاحتفاظ بحق الردّ غير قانونية.

### المقاومة في لبنان

من هنا ندخل إلى الإشكالية القانونية، في حالة المقاومة في لبنان، وفي مقولة المادة 51 وشرط التزام.

لكن وقبل الإجابة على هذه الإشكالية، علينا أن نتأكد من حصول انسحاب فعلي

# البناء

وكامل للعدو عن الأراضي اللبنانية.

في الواقع:

ما زالت هناك أراض لبنانية، واقعة تحت سلطة الاحتلال الصهيوني المباشر، منها قسم من مزارع شبعا، وتلال كفر شوبا، والغجر.

وما زالت بعض الأراضي اللبنانية، واقعة تحت احتلال الألغام التي زرعتها ونشرها العدو، والتي تستسب بالعديد من حالات الوفاة أو الإعاقات، إضافة إلى حرمان اللبنانيين من الاستفادة منها، مع رفض العدو للتعاون مع الهيئات الدولية المختصة، في إيزان خرائط الألغام بقصد الإيداء.

إضافة إلى قيام العدو بشكل دائم، باستباحة سيادة الدولة اللبنانية، عبر خرق أجوائها الجوية، وحدودها البرية والبحرية، ومن دون أية محاسبة دولية.

ويقوم العدو بتهديد الدولة اللبنانية بشكل دائم، وتحميلها مسؤولية أيّ عمل مقاوم، يهدف إرهابها، وإخضاعها لميهمته، وهي مخالفة صريحة لما نصت عليه المادة الثانية الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تدعو إلى امتناع الدول في علاقاتهم الدولية، عن التهديد باستعمال القوة.

كما يقوم العدو، بالتعرّض لسيادة الدولة اللبنانية، من خلال تجنيده لشبكات من العملاء في الداخل اللبناني، تعمل على خرق وتخریب مؤسساته بمخترطها، وهذه جرائم تمسّ بأمن الدولة، ويعاقب عليها القانون بأشدّ العقوبات.

وفي السياسة الخارجية، يمارس العدو علاقاته الدولية، في التأثير على عدم تسليح الجيش اللبناني بسلاح نوعي وازن، يردع اعتداءه المتكررة وإرهابه الدائم بحق الوطن.

إزاء كل ما تقدم، نستخلص أنه ما زال قسم من الوطن يخضع للاحتلال الصهيوني المادي والمعنوي، وإننا في حالة حرب مفتوحة معه، نتخللها حالات وقف إطلاق نار، وبالتالي فوجود المقاومة متزامن مع وقت العدوان، وليس خارجه، ولا يتعارض مع ما نص عليه القانون الدولي، في تفسير المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وهذه الحرب المفتوحة مع العدو، ليست مرتبطة بواقع وجود المقاومة، التي يدعو البعض تحميلها مسؤولية أعمال العدو العدوانية، بل هي مرتبطة بطبيعة هذا الجول التوسعية الإجمارية منذ لحظة وجوده.

لقد ارتبط تاريخ هذا العدو، بتاريخ المجازر التي نفذها بحق أهلنا في فلسطين وفي كل الوطن العربي، والتي تعتبر جرائم إبادة بشرية، وجريمة في نظر القانون الدولي، بحسب ما ورد في القرار الدولي، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2601 تاريخ 19/12/1948.

لقد ارتكب العدو عبر تاريخه، العديد من المجازر في لبنان، راح ضحيتها عشرات الآلاف من المواطنين، والحق بالاقتصاد الوطني خسائر فادحة، وكان دائما خارج إطار المحاسبة الدولية القانونية، لإرتباطه بالحماية السياسية للغرب.

مجزة حول ماجزرة صلحا عام 1948، وراح ضحيتها العشرات من الشهداء.

اعتداء عام 1967، كما حدث احتل العدو مزارع شبعا وطرد أهلها ونجّر منازلهم.

اعتداء عام 1968، على مطار بيروت الدولي، وبلدة ميس الجبل.

اعتداء عام 1973، حيث دمر العدو رادار الباروك.

اعتداء عام 1974، في الجنبو اللبناني، تحت مسمى «ضربات وقائية»، وهي عمل مخالف لتفسير المادة 51، وعدم مشروعية الهجوم الاستباقي بقصد الدفاع.

اعتداء عام 1975، وجريمة تشكيل ميليشيا عميلة للعدو.

اعتداء عام 1977، وسياسة العدو بما يسمى «الجدار العلب».

اجتياح عام 1978، و«عملية الليطاني»، وما أقرفته العدو من مجازر في الخيام، ورأشيا الفخار، والعاسية، والصردف، راح ضحيتها عشرات الشهداء.

اعتداء عام 1979 حيث أعلن العميل سعد حداد، ما يُسمى بـ«دولة لبنان الحرّ» بلباعز من العدو.

اعتداء عام 1980، حيث قام العدو في اتباع سياسة القضم لأراض لبنانية، في قرى: العديسة، علما الشعب، عيترون، رميش، حول وميس الجبل.

اعتداء عام 1981، حيث قام طيران العدو، بتدمير ستة جسور، تربط الجنوب

ببقايا أنحاء البلاد.

اجتياح عام 1982، حيث استباح العدو سيادة اللبنانية، ودخل العاصمة، وكانت الخسائر البشرية والمادية باهظة، فاقت الـ50 ألف شهيد.

مجزرة عام 1984، في بعلبك، حيث سقط عشرات الشهداء في غارات جوية للعدو.

مجزرة عام 1985، في كل من معركة، والزراية.

اعتداء عام 1993، تحت مسمى «تصفية الحساب».

مجزرة عام 1996، تحت مسمى «عناقد الغضب»، والتي راح ضحيتها مئات

الشهداء.

اعتداءات عام 1997، وعام 1999، وعام 2000، والتي كانت تستهدف محطات الكهرباء، والجسور، والمنشآت الحيوية.

عدوان عام 2006، وما خلفه من دمار في البشر والحجر.

لقد ارتبط مفهوم الصراع العربي - «الإسرائيلي»، في ضمير الأمة، وهذا واقع طبيعي ينسجم مع التطلعات الوطنية والقومية، في مفهوم الفرد والجماعة، كهوية ثقافية، نتاج الوعي لقضايا الأمة.

لقد لحول النظام الغربي، في زمن الحرب الباردة، تحييد لبنان عن الصراع العربي ..«الإسرائيلي»، فنجح في عزله، لكنه لم ينجح في حمايته.

ويأتي زمن المقاومة، في ظل الانتباس القائم، بين السياسة وبين القانون، بين الشرعية وعملية وبين المشروعية، ليصبح في مسار الانحراف تاريخ طويل.

المقاومة ليست حاجة قانونية لحظة عدوان، إنما هي حاجة وجودية دائمة، لأنّ العدوان الصهيوني هو حالة عدوان دائم، لمليبعته وأصل وجوده.

المقاومة ليست عملا عسكريا فقط، إنما هي أيضا ثقافة حياة مع طبيعة النفس البشرية.

النفس التي ترفض أن ينتقص من حقوقها الطبيعية، الحقوق التي أقرّتها كلّ القوانين الدولية، كحقّ لا يمكن التنازل عنه، أو المسامحة به، لأنه حق لصيق بجوهر وجودها الإنساني.

# مأزق السلطة الفلسطينية والخيارات الشجاعة...!

■ **سومر منير صالح\***

القضية الفلسطينية تاريخٌ كتب بالدم العربي المشتر، تأمر عليها بعض العرب، بما كتأمر عليها أكثر العرب، استمدت جذورها من اجتماع العرب على مركزيتها، وأضعفها تشردم المسارات التفاوضية العربية، وتحوّلت إلى صراع على شكل السلطة الفلسطينية، بعدما كانت نضالاً لاسترجاع الأرض الفلسطينية المحتلة وحقوق شعبيها في الشتات والمهاجر.

ولمن لا يتذكر نشأت السلطة الفلسطينية الراهنة بموجب إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في العام 1993، ولكن بحلول 4 حزيران 1999 نشأت حالة من الفراغ القانوني نتيجة ما نصت عليه «اتفاقيات أوسلو» ذاتها من أنّ مؤسسات الحكم الذاتي «المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية واللجان المشتركة» - ينتخب أجليها القانوني بإنشاء الفترة الانتقالية في هذا التاريخ، إلا أنّ الطرفين الفلسطينيّ و«الإسرائيليّ» تجاهلا هذه الحالة واستمرّت المؤسسات في عملها، وتحتت السلطة الفلسطينية طرح «حل الدولتين» بتوصية أميركية عبر أسلوب المفاوضات الماراتونية عديمة الجدوى الحقيقية، كاتسلوب عمل في مواجهة التعنت «الإسرائيلي» وسلب الحقوق الفلسطينية، وهو ما أدّى في النهاية إلى تراجع في مركزية القضية الفلسطينية على المستويين العربي والدولي.

فما هذا التراجع اندلاع أحداث «الخريف العربي» يأتي نتيجة نجاح نتنياهو حول ترتيبات الحكم الذاتي 2015 ليضع نهاية لإتهام سياسة المفاوضات تلك، فيعلن صراحة أنّه لا يريد «حل الدولتين»، وأنّه متمسك بإعلان «الدولة اليهودية الإسرائيلية»، ورغم ذلك في مقابل عدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ورغم الخلاف الظاهر مع إدارة الرئيس أوباما، إلا أنّ نتنياهو ليس بهذا الغباء، فهو يعلم تماما أنّ الولايات المتحدة هي لحليف الاستراتيجي ل«إسرائيل»، إلا أنّه يعول كثيرا على موقف الجمهوريين في سياساته تجاه الفلسطينيين والإقليم العربي، ويعوّل على نجاحهم في انتخابات الرئاسة الأميركية العام المقبل.

نتيجة هذه الظروف الاستثنائية اجتمع المجلس المركزي ونظمته التحريك الفلسطينية في 5 آذار 2015 وأولمعي بوقف التنسيق الأمني بين قوات الأمن الوطني الفلسطيني وبين «إسرائيل»... وكانت لهذا الحدث مقدماتٌ ومواجيس، تمثّلت في تعثر التوجه الفلسطينيّ إلى مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال العربي والدولي.

فما هذا التراجع اندلاع أحداث «الخريف العربي» يأتي نتيجة نجاح نتنياهو حول ترتيبات الحكم الذاتي 2015 ليضع نهاية لإتهام سياسة المفاوضات تلك، فيعلن صراحة أنّه لا يريد «حل الدولتين»، وأنّه متمسك بإعلان «الدولة اليهودية الإسرائيلية»، ورغم ذلك في مقابل عدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ورغم الخلاف الظاهر مع إدارة الرئيس أوباما، إلا أنّ نتنياهو ليس بهذا الغباء، فهو يعلم تماما أنّ الولايات المتحدة هي لحليف الاستراتيجي ل«إسرائيل»، إلا أنّه يعول كثيرا على موقف الجمهوريين في سياساته تجاه الفلسطينيين والإقليم العربي، ويعوّل على نجاحهم في انتخابات الرئاسة الأميركية العام المقبل.

نتيجة هذه الظروف الاستثنائية اجتمع المجلس المركزي ونظمته التحريك الفلسطينية في 5 آذار 2015 وأولمعي بوقف التنسيق الأمني بين قوات الأمن الوطني الفلسطيني وبين «إسرائيل»... وكانت لهذا الحدث مقدماتٌ ومواجيس، تمثّلت في تعثر التوجه الفلسطينيّ إلى مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال العربي والدولي.

فما هذا التراجع اندلاع أحداث «الخريف العربي» يأتي نتيجة نجاح نتنياهو حول ترتيبات الحكم الذاتي 2015 ليضع نهاية لإتهام سياسة المفاوضات تلك، فيعلن صراحة أنّه لا يريد «حل الدولتين»، وأنّه متمسك بإعلان «الدولة اليهودية الإسرائيلية»، ورغم ذلك في مقابل عدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ورغم الخلاف الظاهر مع إدارة الرئيس أوباما، إلا أنّ نتنياهو ليس بهذا الغباء، فهو يعلم تماما أنّ الولايات المتحدة هي لحليف الاستراتيجي ل«إسرائيل»، إلا أنّه يعول كثيرا على موقف الجمهوريين في سياساته تجاه الفلسطينيين والإقليم العربي، ويعوّل على نجاحهم في انتخابات الرئاسة الأميركية العام المقبل.

نتيجة هذه الظروف الاستثنائية اجتمع المجلس المركزي ونظمته التحريك الفلسطينية في 5 آذار 2015 وأولمعي بوقف التنسيق الأمني بين قوات الأمن الوطني الفلسطيني وبين «إسرائيل»... وكانت لهذا الحدث مقدماتٌ ومواجيس، تمثّلت في تعثر التوجه الفلسطينيّ إلى مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال العربي والدولي.

# أراء

## موسكو 2 القاهرة 2

## المعارضات إلى أين...؟

■ **محمد ح. الحاج**

لا يختلف محايدين حول مصداقية التوجه الروسي لوقف الملهاة – المأساة في المنطقة، ومنذ البدايات، ليس انحصاراً لمجازرة المنزلة أميركا الصهيونية إشعال الحرائق في المنطقة كما في رقة المنطق المجاور سيمتد إلى ما حوله، وإذا كان من مصلحة أميركا الصليونية إشعال الحرائق في المنطقة دعماً للكيان اللقيط، فإنّ المصلحة الروسية تتجسّد في إطفائها دفاعاً عن النفس وليس الهجوم على الكيان الصهيوني لأسباب موضوعية يتفق الجميع.

الموقفان الروسي والصيني في مجلس الأمن الدولي ومنع التدخل الغربي تحت راية قرارات دولية في سورية، دعوا بجماعات المعارضة ومن دعمها إلى تصنيف الدولتين في خاتة العدا، متجاوزة الموضوعية وفيهما على حقيقتها، وبعد هذه السنوات المريرة من الصراع وامتداد الحريق إلى مناطق أخرى وشموله كامل رقة المنطقة الشرقية، ووصول شظايا وتداعيات العمليات الإرهابية إلى مناطق في القارة العجوز وأبعد من ذلك، فقد كان من الإيديهي أن تتبدّل الكثير من المعطيات والمواقف وردود الأفعال على الصعيدين الرسمي والشعبي في جميع الدول ذات العلاقة، وفرضت نفسها على الموقف الروسي الذي تطوّر من الوجهة الاستراتيجية – العملانية (تزويد الجيش العراقي بأسلحة ومدعات وأنظمت كان أهمها الطيران الحربي، واستمرار تزويد الدولة السورية بكل مستلزمات الصمود عسكريا واقتصاديا)،

وفي نفس الوقت تطوّر الخطاب تجاه المعارضات لتوضيح هذه المواقف والدعوة إلى المصالحة والتسوية في إطار حوار سوري – سوري للوصول إلى الحلّ المنشود عن طريق تقديم مشورة روسية مدعومة بموقف دولي راغب في الحل، عن قناعة، أو رضوخاً لأمر واقع فرضته التداعيات ومسار المعارضات الفاشل على الصعيدين السياسي والعسكري الذي لعب الدور الرئيس في تحقيقه الشعب السوري بغالبية.

القاهرة وبعد التجربة المريرة مع «الإخوان»، ووصول الفريق السيسي إلى الحكم اتجهت إلى استعادة دورها العربي، وكان التوجه شرقاً، تتناغم مع موسكو، وعلاقات جديدة مع طهران، وعودة الروح إلى علاقة جديدة مع العراق والشام، قابله توتر من انقرة، وهكذا انطلقت الدعوة إلى مؤتمر، في لقاء القاهرة لعديد من المعارضات، بعضها لم يشارك في لقاء موسكو الذي شاركت فيه أطراف المعارضة الداخلية وبعضها محسوب على الدولة على جانب ممثلين رسميين عن الحكومة، وهذا ما لم يتحقق في لقاء القاهرة الأخرى، موسكو الأول والقاهرة الأول حصلنا في زمن متقارب، وربما كانت الطروحات متقاربة، لكن المواقف كانت متباعدة إلى حدود بعيدة حتى بين أطراف المعارضات وعلى الأخص معارضات الداخل وجزء من معارضات الخارج، وهكذا جاءت النتائج أقرب إلى صفر كبير مع قليل من التفاتات الرما أسست لإمكانية البحث في لقاءات أخرى أو استمرار الاتصالات على نطاق محدود، أما انعكاساتها على صعيد الداخل والعمليات العسكرية فقد بقيت على ما هي عليه، وأعلنت الدليل القاطع على أنّ الأطراف المتحاربة لا تأثير لها على ساحة المعركة، بعيدا عن الطرف الرسمي التي أعلن مرارا موافقة الصريحة على وقف العمليات، إما لأسباب إنسانية، أو لتجنب المدن أو ما بقي منها من مزيدا من الخراب، وهذا ما بدأ واضحا في الموافقة الرسمية على خطة دي ميستورا لتحييد حلب وقد رفضتها المعارضات ذات الرؤوس المتعدّدة.

الفتل الصريح لموسكو وأحد القاهرة وأحد في تحقيق الانفراف على نطاق ضيق، أو وقف محدود للعمليات، أو حتى تحقيق هدنة (بمبدأ من الوعر عن حمص) لا يسمح للمحلل أن يتقال إلى أتوقع حصول معجزة أو خرق من خلال لقاء موسكو أو القاهرة2، وقد ظهرت بوادر الرضخ من أطراف عديدة معارضات الخارج التي لا تكلم قرارها في الأساس، وإنما تخضع للجهاات الممولة أو الوصائية المتمثلة بحكومات ومرجعيات مختلفة منها مجموعة الصهيوني الفرنسي هنري ليفي، وحكومة العدا والتنمية في اسطنبول، ومشيجة الدوحة، وأمرآء آل سعود وآخرين... حتى العدو الصهيوني يشارك في قرار العراق، وتبقى القاهرة الأقل تأثيرا في هذا المجال ومثلها موسكو رغم الجهود المأهّلة التي تبذلها على طريق إجتراح مخرج ما، ربما يرضي الأغلبية، مع استبعاد احتمال قبول الأطراف الفاعلة في ساحة العملية، وهي في الأساس ترفض أي حوار أو موقف تفاوضي وتعلن استمرارها في الحرب حتى النهاية.

البعض من أركان المعارضات الخارجية يدرك تماما أنّه لن يكون طرفا مقبولا في أية مرحلة لاحقة تتشكل فيها حكومة وفاق وطني، وهؤلاء معروفون – تبعية وولاء – وهم مرفوضون من الشارع الوطني، رسميا وشعبيا، وقلة من هؤلاء يمكن التعامل معهم أو قبول عودتهم إلى الحياة السياسية – الوطنية، لا تساهل مع العمالة والقبول على الصعيد الشعبي، الأوراق المحروقة لا يمكن أن تعود إلى الحياة، ولهذا تكون رغبة هؤلاء أن لا يحصل حل، إذ إن استمرار الأزمة والمعاناة توفر لهم أبوابا جديدة للارتزاق والتمول واستمرار رفاهية الفئاد الفقمة وحضور المؤتمرات واللقاءات، وقد عبّروا عن رغباتهم تلك من خلال مواقفهم في لقائتي موسكو والقاهرة1، أو من خلال الاتصالات الجارية حاليا، ومن المتوقّع أن تتكرر مجريات ما حصل سابقا لتأتي النتائج مماثلة أو مع قليل من التقدّم إلى يندرج في خاتة الحل، لا الموت ولا التهاهي لأزمة تخريب الوطن وقتل المواطنين، ومن الملاحظة التي تبذلها على طريق إجتراح مخرج ما، ربما يرضي الأغلبية، مع استبعاد احتمال قبول الأطراف الفاعلة في ساحة العملية، وهي في الأساس ترفض أي حوار أو موقف تفاوضي وتعلن استمرارها في الحرب حتى النهاية.

البعض من أركان المعارضات الخارجية يدرك تماما أنّه لن يكون طرفا مقبولا في أية مرحلة لاحقة تتشكل فيها حكومة وفاق وطني، وهؤلاء معروفون – تبعية وولاء – وهم مرفوضون من الشارع الوطني، رسميا وشعبيا، وقلة من هؤلاء يمكن التعامل معهم أو قبول عودتهم إلى الحياة السياسية – الوطنية، لا تساهل مع العمالة والقبول على الصعيد الشعبي، الأوراق المحروقة لا يمكن أن تعود إلى الحياة، ولهذا تكون رغبة هؤلاء أن لا يحصل حل، إذ إن استمرار الأزمة والمعاناة توفر لهم أبوابا جديدة للارتزاق والتمول واستمرار رفاهية الفئاد الفقمة وحضور المؤتمرات واللقاءات، وقد عبّروا عن رغباتهم تلك من خلال مواقفهم في لقائتي موسكو والقاهرة1، أو من خلال الاتصالات الجارية حاليا، ومن المتوقّع أن تتكرر مجريات ما حصل سابقا لتأتي النتائج مماثلة أو مع قليل من التقدّم إلى يندرج في خاتة الحل، لا الموت ولا التهاهي لأزمة تخريب الوطن وقتل المواطنين، ومن الملاحظة التي تبذلها على طريق إجتراح مخرج ما، ربما يرضي الأغلبية، مع استبعاد احتمال قبول الأطراف الفاعلة في ساحة العملية، وهي في الأساس ترفض أي حوار أو موقف تفاوضي وتعلن استمرارها في الحرب حتى النهاية.

البعض من أركان المعارضات الخارجية يدرك تماما أنّه لن يكون طرفا مقبولا في أية مرحلة لاحقة تتشكل فيها حكومة وفاق وطني، وهؤلاء معروفون – تبعية وولاء – وهم مرفوضون من الشارع الوطني، رسميا وشعبيا، وقلة من هؤلاء يمكن التعامل معهم أو قبول عودتهم إلى الحياة السياسية – الوطنية، لا تساهل مع العمالة والقبول على الصعيد الشعبي، الأوراق المحروقة لا يمكن أن تعود إلى الحياة، ولهذا تكون رغبة هؤلاء أن لا يحصل حل، إذ إن استمرار الأزمة والمعاناة توفر لهم أبوابا جديدة للارتزاق والتمول واستمرار رفاهية الفئاد الفقمة وحضور المؤتمرات واللقاءات، وقد عبّروا عن رغباتهم تلك من خلال مواقفهم في لقائتي موسكو والقاهرة1، أو من خلال الاتصالات الجارية حاليا، ومن المتوقّع أن تتكرر مجريات ما حصل سابقا لتأتي النتائج مماثلة أو مع قليل من التقدّم إلى يندرج في خاتة الحل، لا الموت ولا التهاهي لأزمة تخريب الوطن وقتل المواطنين، ومن الملاحظة التي تبذلها على طريق إجتراح مخرج ما، ربما يرضي الأغلبية، مع استبعاد احتمال قبول الأطراف الفاعلة في ساحة العملية، وهي في الأساس ترفض أي حوار أو موقف تفاوضي وتعلن استمرارها في الحرب حتى النهاية.

البعض من أركان المعارضات الخارجية يدرك تماما أنّه لن يكون طرفا مقبولا في أية مرحلة لاحقة تتشكل فيها حكومة وفاق وطني، وهؤلاء معروفون – تبعية وولاء – وهم مرفوضون من الشارع الوطني، رسميا وشعبيا، وقلة من هؤلاء يمكن التعامل معهم أو قبول عودتهم إلى الحياة السياسية – الوطنية، لا تساهل مع العمالة والقبول على الصعيد الشعبي، الأوراق المحروقة لا يمكن أن تعود إلى الحياة